



أوراق عمل:

المسألة الاجتماعية عند حزب الله¹: الخطاب والممارسة

عبد الحليم فضل الله
2009

¹ ورقة عمل لمؤتمر الحوار النقدي بين القوى المختلفة فكرياً ، 2009

لا تحتل المسألة الاجتماعية مكاناً متقدماً في برامج معظم الأحزاب العربية، بما فيها التيارات الإسلامية، ولهذا الأمر أسبابه، فالحياة السياسية العربية تتأثر حالياً بثلاثة عوامل ذات هامش اجتماعي ضيق: عامل تأسيسي يرتبط بقضايا الحكم والنظام السياسي، والتداول الديمقراطي للسلطة وتوسيع هامش الحريات. وعامل وطني جماهيري، هو النضال ضد التبعية والهيمنة والحروب الإمبراطورية، مع أولوية بارزة لمقاومة الاحتلال والكفاح ضد الصهيونية، وعامل ثالث عصوي، لا يطفو في الغالب على سطح السياسة، لكنه يؤثر بشدة على مسارها تركيباً وتفكيكياً، فهو يلحق ضرراً بالغاً بالروابط القومية والوطنية والدينية، غير انه بطبيعته عابر للأوطان ويتخطى دول المصدر، كما هو حال ظواهر التطرف المذهبي والعنقي والطائفي.

يجدر التمييز هنا بين موقع المسألة الاجتماعية في البرامج العامة للأحزاب والقوى العربية، وبين كونها جزءاً من خلفية المشهد الذي ولدت فيه. بالمعنى الثاني فان التيارات الإسلامية هي منظومات اجتماعية متحوّلة، إذ أولت منذ نشأتها عناية خاصة بأعمال البر والخير، وعندما طورت اهتمامها بقضايا الدولة والحكم، حافظت على فصلٍ نسبي بين المسألتين السياسية والاجتماعية، فالأولى هدفها السلطة وتتم من خلالها، والثانية مجالها الإحسان وتتم عبر تعبئة موارد المجتمع وتوجيهها نحو الغايات المنشودة، من دون المرور بالضرورة من طريق المشاركة في السلطة أو التأثير على برنامجها. ففي كثير من الحالات لم تكن المسألة الاجتماعية جزءاً من النضال السياسي لتلك التيارات، بل اكتفت بوسائلها الخاصة وإمكاناتها الذاتية لتحقيق أهدافها الاجتماعية المعلنة.

لقد ولدت الحركات الإسلامية من رحم شعبي مليء بحكايات التهميش والحرمان، فاتسم وعيها السياسي بحساسية كبيرة تجاه مطالب الطبقات الأدنى في السلم الاجتماعي، لكنها لم تفصح عن ذلك دائماً في إطار تأصيل نظري متكامل، ولا وازبت كلها على التزام نهج اجتماعي واضح. أما حركات الجهاد العالمي فقد اقتصر اهتمامها على مسألتين محاربة الكفار وتطبيق الشريعة دون أن تولي المسألة الاجتماعية عناية أو اهتمام.

المبادئ الرئيسية لرؤية حزب الله الاجتماعية

ينظر حزب الله إلى نفسه، على أنه حركة كفاح وطني محورها المقاومة، إنما تتسع دائرة نشاطه لسائر الشؤون التي يملئها عليه موقعه الوطني. ومع أن شواغل المقاومة وهموم السياسة كانت في الصدارة لديه، فقد ظلت المسألة الاجتماعية متأصلة في وجدانه ولصيقة بالجذور التي أنبتته. وفي بعض مراحل تطوره كانت هذه المسألة بمثابة الناظم لعلاقاته الداخلية وموقفه من السلطة.

ويتأثر الخطاب الاجتماعي لحزب الله بجملة عناصر تتصل بتكوينه وهويته ونهجه السياسي ومسيرته، وذلك في إطار المبادئ التالية:

• الدفاع عن المستضعفين

حزب الله هو بالتعريف "حركة إيمانية جهادية تتعاطى العمل السياسي". وبالرغم من أن تطلعاته وآماله تتجاوز الدائرة المحلية، مع مراعاة الخصوصية اللبنانية، فإن الأهداف الاجتماعية كانت قوية الحضور في خطابه، تبعاً لعلاقته المميزة بجمهوره من جهة، ولأنها أيضاً وثيقة الصلة بالخطوط العريضة لفكره السياسي من جهة ثانية، فالحزب الذي استمد امثولاته التأسيسية من أطروحة الإمام الخميني، يرى أن ذروة الصراع هو بين المستضعفين والمستكبرين، وليس بين قوى الخير وقوى الشر، أو بين الإيمان والكفر، أو بين دار الحرب ودار الإسلام كما يذهب إليه التصنيف التقليدي.

ومع أن هذا الفهم للصراع يبدو قريباً من التحليل الطبقي المألوف، فإنه أكثر تنوعاً وامتداداً، ويستقي مضمونه من مجالات دينية وأخلاقية متعددة، حيث يعبر مفهوم الاستضعاف القرآني ليس فقط عن الفقر والحرمان، بل أيضاً عن سلب الحقوق السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية، ومنع الناس من التمتع بحق الاختيار بفعل ظلم وجور المستكبرين.

سنلاحظ وجود أصل واحد عند الحزب، لقضيتي المقاومة والنضال الاجتماعي، فالتحرر الوطني لا يكتمل إلا إذا تم تحصين الشعب اقتصادياً وجرت حمايته من التسكع على أبواب الآخرين. بل إن حزب الله كما يقول أمينه العام السيد حسن نصر الله هو " حركة إسلامية عقائدية بأدائها، أساس نشأتها هي المقاومة، لكنها في الوقت نفسه حركة سياسية شعبية تتحمل مسؤولية شعبها وتدافع عنه بالدم، وهي معنية

بمستقبله على المستوى السياسي والاقتصادي والمعيشي " (تلفزيون ال.بي.سي
1995/10/27).

وفي مكان آخر يشير إلى أن السياسة الاقتصادية للبنان يجب أن تُعطى فيها
الأولوية للمحرومين والمظلومين والمناطق المستضعفة " هؤلاء الذين يصمدون في
هذا البلد ويحفظون شرفه ويأبون أن يغادروا ليعيشوا على أعتاب العالم " (النهار
1998/2/16).

إن أفضل تعبير عن قوة خيار التغيير الاجتماعي لدى حزب الله، هو ما جاء على لسان
أمينه العام الذي اعتبر في حديث صحفي بأن عبارة " الثورة الإسلامية في لبنان "
المدونة في شعاره الرسمي، لا ترمي إلى إقامة الدولة الإسلامية، فالثورة قد تكون
" ثورة على الاحتلال وثورة على الحرمان وثورة على الفساد والإهمال والظلم... وهذا لا
يكون بالضرورة بانقلاب مسلح بل بأدوات (سياسية) وسلمية (القبس 1998/4/5).

• المجتمع المقاوم

إذا كانت العناية بالقضايا المطلوبة من مقتضيات تمثيل حزب الله لمجتمعه
وجمهوره، ويرتبط بهذه الطريقة أو تلك بالدفاع عن المستضعفين، فإنها تصب من
ناحية ثانية وعلى نحو مباشر في مصلحة بناء ما يعرف بمجتمع المقاومة، ذلك المجتمع
القادر على التكيف مع احتياجات المعركة ضد العدو، والاستفادة في الوقت نفسه من
نتائجها لدفع عملية الإصلاح والتنمية والنهضة قدماً إلى الأمام.

ولتحقيق هذه الغاية، لا بد وان يمتلك هذا المجتمع ما يكفي من العزيمة والصلابة
والتماسك التي تساعد على المضي في هذا الطريق، وتحمل التبعات المترتبة عليه،
هكذا تصبح الأهداف الاجتماعية مطلوبة بحد ذاتها تارة، ومن أجل دعم المقاومة
وتمكينها من الاستمرار وتخطي الصعوبات تارة أخرى. لذلك كان لا بد من توجيه
الإمكانات والقدرات من أجل "الدفاع عن أهلنا وشعبنا وبناء مجتمع الصمود والمقاومة
على كل الصعد والمستويات"، كما جاء في برنامج حزب الله الانتخابي الأول عام
1992.

يرى حزب الله أيضاً أن تحقيق الأهداف الاجتماعية يتم غالباً من خلال السلطة
وليس بمعزل عنها، وفي إطار عملية بناء الدولة أو استكمال بنائها، وليس خارجها.
ولذلك رفض استعمال العنف، وأبدى دعمه للحريات، التي لا تُشهر فقط في وجه
السلطة السياسية، بل أيضاً في مواجهة النموذج الاقتصادي الاجتماعي السائد، وقد

أريد لهذا النموذج أن يمهد منذ الاستقلال لحياذ لبنان وعزله عن العالم العربي. فالعنف لا يمكن أن يؤدي إلى " حل الأزمة المعيشية، لكن على السلطة أن تراعي الحريات العامة، التي لا يجب أن تبقى أصلاً دستورياً فحسب بل ينبغي أن تتحول إلى ممارسة يومية " (أمين عام حزب الله/الأفكار3/3/1998).

• الدولة العادلة

بنى حزب الله رؤية مطلبية موجهة بالأساس إلى الدولة، إسلامية كانت أم غير إسلامية، ساعده على ذلك نشأته المقاومة التي لم تمر من باب العمل الخيري، ونأت به عن الانغماس في مفارقة إقامة دولة دينية في مجتمع متعدد. فمنذ البداية طالب بنظام يحظى بإجماع اللبنانيين، ومع انه أورد في الرسالة المفتوحة التي أعلن فيها انطلاقته (شباط 1984) أنه جزء لا يتجزأ من الأمة الإسلامية، التي يرتبط فيها المسلمون برباط عقائدي واحد، فقد أضاف بأن هدفه هو أن يتاح " لجميع أفراد (الشعب اللبناني) تقرير مصيرهم والاختيار بكامل حريتهم شكل نظام الحكم الذي يريدونه"، ولم يخف الحزب بأن الإسلام بالنسبة إليه هو نظام حياة تجسده فكراً الدولة الإسلامية، لكنه لم يسع إلى إقامة تلك الدولة، ولم يكن ذلك قط جزءاً من برنامجه المعلن أو غير المعلن.

ومع الوقت ازداد هذا الأمر وضوحاً، حيث صار الهدف السياسي الأسمى بالنسبة إليه هو العدالة، بمعزل عن شكل النظام الذي يحققها. ولأنه آمن بالتعددية التي لا يقوم لبنان إلا بها، فقد ركز دعوته على تطوير النظام السياسي، بدءاً من التركيز على إلغاء الطائفية السياسية (بروح وفاقية)، وصولاً إلى مناداته بقيام دول عادلة حديثة وقادرة، " تؤدي غاية السلطة وتكون الوسيلة إلى اكتساب المشروعية الشعبية". ودولة كهذه لا تقوم من دون سيادة حكم القانون ومبدأ المحاسبة وحماية القضاء، والمساواة بين المواطنين. فالعدالة هي ضمانة لاستقرار الدولة، والقوة هي شرط لا غنى عنها لوجودها. وكلا الأمرين، يتطلب اقتلاع شجرة الفساد من جذورها. والقضاء على ظواهر التمييز، والاستبعاد الاجتماعي، واجتثاث ظاهرة الفقر البشري (الاقتصادي والصحي والتربوي والعلمي).

الربط بين الإصلاحين السياسي والاجتماعي

تتمثل فكرة حزب الله عن دولة العدالة الاجتماعية، في ذلك النظام الذي يربط بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي، ويرعى قيام عقد اجتماعي متوازن بين جميع أطراف الإنتاج، كما يلتزم الخيار الإنتاجي (لا الخيار الريعي) الذي يضمن الحرية الاقتصادية من جهة لكنه يوازن من جهة ثانية بين اعتبارات النمو والتنمية، وبين عاملي العدالة والكفاءة.

"ففي سبيل الدخول الى إصلاح اقتصادي حقيقي، لا بد أولاً من اعتماد دور جديد للدولة، بالانتقال من واقع الدولة الحيادية ذات المساهمات الاجتماعية والاقتصادية المحدودة، الى واقع الدولة التنموية" (برنامج حزب الله الانتخابي 2009) التي تضمن زيادة القدرة التنافسية للبلد، وتجنب الاقتصاد نتائج فوضى السوق وإخفاقاته، كما أنها تحدّ من التبعية الإنمائية للخارج وتعزز الاندماج بالمحيط العربي، وتوفر مقومات الرفاهية والازدهار.

ولا يكون بناء الدولة القادرة العادلة من هذا المنظور، بالدفاع عن السيادة والاستقلال فحسب، بل يتطلب أيضاً وضع سياسات اقتصادية واجتماعية ومتوازنة تضمن "لأبنائها الكفاية والاستقرار والاستقلال" وتساعد على نشر الرضا العام. وذلك عبر مسارات عدة، من بينها: التنمية البشرية المتكاملة، العدالة الضريبية، دعم القطاعات الإنتاجية، خفض مستويات البطالة، تعزيز برامج الحماية الاجتماعية. وقد كان حزب الله أول من طرح بعد الطائف توسيع الفئات المستهدفة من أنظمة الضمان، لتشمل جميع اللبنانيين (البرنامج الانتخابي للعام 1996)، كما دعا إلى أن لا يكون حل الأزمة المالية على حساب استقلال لبنان الاقتصادي والمالي، ورفض سياسات الخصخصة وبيع ممتلكات القطاع العام في الحالات التي يؤثر فيها ذلك على النمو الاقتصادي و الاستقرار الاجتماعي.

هذه الثوابت التي تتكرر في برامج حزب الله ومساهماته تقوم على الركائز الثلاث التالية: ركيزة سياسية هي الحد من التبعية، وركيزة اقتصادية هي الكفاءة، وركيزة اجتماعية هي الإنصاف والعدالة.

في الممارسة: البرامج والمبادرات

طالب حزب الله الدولة ببناء ودعم المجتمع المقاوم، لكنه لم ينتظر قيامها بواجباتها (التي لم تف بها على أي حال) فبادر إلى تأسيس شبكة من المؤسسات الاجتماعية على صعد الإغاثة والاعمار والتربية والصحة، انتشرت في معظم المناطق المعرضة للعدوان. وقد نفذ بفعالية مشهودة برامج واسعة لإعادة الاعمار، أهمها مشروع وعد الذي يعمل على إعادة بناء آلاف المساكن المدمّرة خلال حرب تموز 2006.

ومن ناحية ثانية باشر الحزب تقديم خدمات أخرى لجمهوره، للتعويض عن تقصير السلطة وقصورها، لكنه راعى مبدأ تمسك به طوال الوقت، وهو أن لا يحل محل الدولة في أي من المجالات التي تكون حاضرة فيها.

ففي أثناء الحرب الأهلية وسّعت مؤسسات الحزب نطاق خدماتها لتشمل خدمات يفترض بالهيئات الحكومية تأمينها، مثل تقديم مياه الشفة مجاناً في المناطق التي تفتقر الى الشبكات النظيفة، وصيانة بعض مرافق البنى التحتية الأساسية..

وبعد اتفاق الطائف ومع استعادة الدولة تدريجياً حضورها وسلطتها، بدأ يركز على مسائل التنمية المحلية ودعم المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية في ظل استمرار غياب البلديات المفترض بها تقديم تلك الخدمات. وفي المرحلة التي تلت أول انتخابات بلدية بعد الحرب، تركّزت جهوده على توجيه برامج التنمية المحلية وتقديم المشورة والمساندة للمنتجين في المناطق والقطاعات المهمشة (مثلاً: مراكز الإرشاد الزراعي في المناطق) ومساعدة المنظمات الأهلية على تخطيط وتنفيذ أنشطتها بما يتناسب مع الأهداف الاجتماعية والإنمائية العامة.

أما بعد الانتخابات البرلمانية الأولى التي أجريت في لبنان إثر الحرب الأهلية وحقق فيها حزب الله فوزاً لافتاً، فقد أصبحت السلطة التشريعية المدخل الرئيسي لتقديم مقارنته، مؤكداً بذلك موقفه القائم على أن تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية يمر من خلال تغيير موقف السلطة واتجاهها، فاتخذ موقف المعارضة لمعظم حكومات ما بعد الطائف (1991-2005) ونأى بنفسه عن المشاركة في أي منها بل رفض منحها الثقة.

وقد كان حجه للثقة عن الحكومات المتعاقبة في المرحلة التي سبقت تولي الرئيس إميل لحود السلطة (1998) تحت عنوانين: "الأول هو رؤيتها الاقتصادية على المستوى الداخلي التي تركز على القروض والخصخصة، وترفض إعطاء أي دعم للقطاعات الإنتاجية" والثاني "نظرتها للمقاومة وعدم تقديمها الدعم الملائم لها". (الشيخ نعيم قاسم /المجالس 1995/12/2).

وقد حكمت نظرة حزب الله بالأساس هواجس تجاه المشروع الاعماري لحكومات الرئيس رفيق الحريري الأولى، فاعتبر أن هذا المشروع تبني شعار "أنّ السلم آت خلال فترة وجيزة، وان المشروع الاقتصادي المبني على هذا الأساس هو مشروع لا يخلو من خطورة (السيد حسن نصر الله مقابلة إذاعية 1995/10/27). كما وجد أن المخاطر التي تخيم فوق لبنان، تتمثل "بعد الخطر الصهيوني بالأزمة الاقتصادية الاجتماعية، وتقييد الحريات العامة، وضرب البنية الإدارية للدولة وشلّ قدرتها وتفشي الفساد" (الشيخ نعيم قاسم؛ نداء الوطن 1996/10/26). ومن العناوين التي حكمت أيضاً انتقاد الحزب للحكومة في تلك الفترة أنها ركزت على "إنماء الحجر دون البشر، وتخلت عن القطاعات المنتجة المولدة لفرص العمل وأهملت مطالب المعلمين والعمال" "ناهيك" بالهدر والفساد والجباية غير المتوازنة". وفي هذه الفترة كان حزب الله هو الحزب الجماهيري الوحيد الذي دعم تحركات الاتحاد العمالي العام التي لاقت حينها منعاً وقمعاً من السلطات القائمة.

في المرحلة التالية ركزت معارضة حزب الله على الجانب الاقتصادي والمعيشي، دون غيره من الجوانب، بعد أن تطور موقف السلطة في عهد الرئيس لحود من المقاومة، وتطورت علاقته إيجاباً بالرئيس الحريري، ومع ذلك فقد واطب الحزب على رفض السياسات المالية والاقتصادية للحكومة، محذراً من مغبة الاستمرار في سياسات المديونية، وداعياً إلى تجنيب الفقراء تسديد أثمان السياسات الخاطئة، كما وقف موقفاً متحفظاً من المؤسسات الدولية مؤكداً على أن الحل ينبع من التوافق الداخلي، لا بالاعتماد المفرط على الخارج، ولا بزيادة نسبة الديون الخارجية من مجموع الدين العام أو بالاعتماد أكثر فأكثر على المساعدات الآتية من دول لا تربطها بلبنان صداقة صافية.

استمرت معارضة حزب الله للسياسات الاقتصادية الرسمية، بل أدرج الخلاف حولها في عداد مسائل التباين المستحكم بينه وبين قوى الرابع عشر من آذار (الأكثرية

النيابية)، وقد اعتبر السيد نصر الله أن القضية الاجتماعية من الأسباب الداعية لقيام شراكة وطنية: "فإذا كان هناك ثلث ضامن فذلك يعني وجود سعي لمعالجة الملفات الأساسية: العلاقة مع سوريا، إستراتيجية الدفاع الوطني، ويعني أيضاً سياسة وطنية غير خاضعة لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أما إذا (تولى فريق الأكثرية النيابية) السلطة منفرداً فهناك خطورة على البلد في أكثر من مجال، خطورة على المزارعين والفلاحين والعمال والقطاعات الإنتاجية، (خطاب أمين عام حزب الله 2008).

ومع أن معارضة حزب الله المستمرة، لم تؤد إلى تغيير الاتجاهات العامة لبرامج السلطة ولا أوقفت الهدر أو الفساد، فقد تمكنت من لجم الاندفاع النيوليبرالية لدولة ما بعد الطائف، وألزمتها - بالتعاون مع آخرين- بإيلاء القضايا الاجتماعية قسطاً من الاهتمام، كما ساهم الحزب في إعطاء زخم شعبي لتحركات العمال المطالبة وفي إبطاء عملية الخصخصة (القائمة أساساً على المحاصصة)، و تمكّن أيضاً من منع بعض المشاريع التي اعتبرها متعارضة مع مصالح الفئات الشعبية مثل مشروع الشركة العقارية لساحل بيروت الجنوبي (تحول بضغط من الحزب إلى مؤسسة عامة). لكن الحزب عوقب على معارضته الدائمة بحرمان المناطق الني ينتشر فيها جمهوره فلم تنل إلا النزر اليسير من موازنات الاستثمار العام، وخصوصاً منها مناطق الشريط الحدودي المحرر، وبعلبك- الهرمل.

لم يكن حزب الله وحيداً في معارضته للسياسات الاقتصادية الاجتماعية، بل كان الأكثر فعالية وقوة وجمهوراً، وقد جمعته إلى قوى أخرى نقاط تقاطع متعددة، من دون أن يصل الأمر إلى تبني مشروع اقتصادي- اجتماعي موّدد، حتى في إطار المعارضة الحالية. لكنه اليوم يشكل المساحة المشتركة لجميع حلفائه، فهو يتلاقى مع حركة أمل مثلاً في التأكيد على إنماء المناطق، ومع التيار الوطني الحر على مكافحة الفساد والمحسوبية والهدر، ومع اليسار على إدخال إصلاحات جديّة على النظام الاقتصادي ودعم مطالب العمال، مغلباً بذلك فكرة الإصلاح على ما عداها من تناقضات فكرية وإيديولوجية بل وسياسية في بعض الأحيان.

في الخلاصة:

- المسألة الاجتماعية كانت وما زالت جزءاً رئيسياً من البرنامج السياسي لحزب الله، ووثيقة الصلة بمساره وتطوره.
- عمل حزب الله على تحقيق أهدافه الاجتماعية، من خلال التأثير على اجندة السلطة والحكومة، ولم يعتمد على امكاناته وموارده الا للتعويض عما اعتبره تنكر الحكومات في لبنان لواجباتها.
- دعا حزب الله الدولة الى بناء وتعزيز المجتمع المقاوم، لكنه لم ينتظر مبادراتها في هذا الشأن، فأسس شبكة واسعة من المؤسسات مهمتها دعم صمود المجتمع اللبناني وإعادة اعمار ما يهدمه العدوان الإسرائيلي.
- أبرز حزب الله في خطابه وممارسته ربطاً واضحاً بين الإصلاحين السياسي والاقتصادي، فدعا الى إصلاح آليات عمل السلطة كمدخل لتصحيح السياسات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وصولاً الى تطوير النظام نفسه.
- لا تقع المسألة الاجتماعية في الترتيب الأول في سلم اولويات الحزب بلحاظ هويته الجهادية المقاومة، لكنها تكتسب اهمية استثنائية بالنظر الى الطابع الجماهيري الحزب الذي يشكل أحد مقومات عمله المقاوم، ولأنها وثيقة الصلة بالخطوط العريضة والمبادئ الرئيسية لفكره السياسي.
- في الممارسة، كانت القضية الاجتماعية عاملاً رئيسياً في تحديد موقفه من الحكومات المختلفة، حيث بنى معارضته للعديد منها على أساس موقفها من المقاومة وللسياسات التي اعتمدها في الشأن الاقتصادي والمعيشي.
- كانت القضايا الوطنية الكبرى (المقاومة، الموقف من الغزو الأميركي للمنطقة..) أساس تحالفات الحزب في مرحلة ما بعد اغتيال الرئيس الحريري، ومع ذلك فقد جمعتة الى حلفائه في المعارضة نقاط تقاطع كثيرة بشأن البرامج الاجتماعية والإنمائية التي ينبغي اعتمادها.